

Distr.: General
1 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين
منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة لمصرف التنمية للبلدان
الأمريكية
رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيساً لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٠، ووفقاً للمادة ١٤ من النظام الأساسي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بعنوان "منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية"، مع مراعاة الولاية التي منحتها لي المجموعة في الاجتماع الذي عقد في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ومرفق بهذه الرسالة مذكرة توضيحية (انظر المرفق الأول) دعماً للطلب المذكور أعلاه ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني) وفقاً للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للجمعية العامة.

وأتشرف كذلك بأن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) أمولدو م. ليستر
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٠

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة مذكرة توضيحية

أنشئ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو أقدم وأضخم مؤسسة إنمائية إقليمية متعددة الأطراف، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ للمساعدة في تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد أنشئ المصرف استجابة لرغبة قديمة من جانب دول أمريكا اللاتينية في إقامة مؤسسة إنمائية تركز على المشاكل الملحة للمنطقة. وتضمنت العضوية الأولية للمصرف ١٩ من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. وفي وقت لاحق، انضمت ثمانية بلدان أخرى من بلدان نصف الكرة الغربي، بما في ذلك كندا، إلى عضوية المصرف.

ومنذ البداية، أقام المصرف علاقات مع كثير من البلدان الصناعية في القارات الأخرى، وفي عام ١٩٧٤ تم توقيع إعلان مدريد لوضع الصيغة النهائية لدخولها في عضوية المصرف. وانضم ثمانية عشر من غير بلدان المنطقة إلى المصرف في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٣. واليوم يضم المصرف في عضويته ما مجموعه ٤٦ دولة.

وبالإضافة إلى المصرف، تتألف مجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من مؤسسة البلدان الأمريكية للاستثمارات وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف. وقد أنشئت مؤسسة البلدان الأمريكية للاستثمارات، وهي فرع للمصرف يتمتع بالاستقلال الذاتي، في عام ١٩٨٩ لتعزيز التنمية الاقتصادية للمنطقة عن طريق تمويل الشركات الخاصة المتوسطة الحجم. وأنشئ صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف في عام ١٩٩٢ لتشجيع الإصلاحات الاستثمارية وحفز تنمية القطاع الخاص.

وفي عملياته المستمرة منذ ٤٠ سنة، أصبح المصرف عاملاً حافزاً رئيسياً في تعبئة الموارد للمنطقة. ويشير ميثاق المصرف إلى أن مهامه الأساسية هي:

- تشجيع استثمار رأس المال العام والخاص في المنطقة؛
- استخدام رأسماله الخاص وتعبئة الأموال للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية العليا؛
- تشجيع الاستثمار الخاص للإسهام في التنمية الاقتصادية وتكميل الاستثمار الخاص عند الاقتضاء؛

• توفير التعاون التقني لإعداد الخطط الإنمائية وتمويلها وتنفيذها.

ولدى الاضطلاع بمهمته، قام المصرف بتعبئة الأموال اللازمة لمشاريع تشكل استثمارا يبلغ مجموعته ٢٤٠ بليون دولار. وارتفعت القروض السنوية إلى حد كبير من الـ ٢٩٤ مليون دولار التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٦١ إلى ٩,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٩.

وتغطي عمليات المصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرها. وكانت قروض المصرف تركز في الماضي على القطاعات الإنتاجية للزراعة والصناعة، وقطاعات الهياكل الأساسية المادية للطاقة والنقل، والقطاعات الاجتماعية للبيئة والصحة العامة والتعليم والتنمية الحضرية. وتشمل أولويات الإقراض الحالية تقليل الفقر والعدالة الاجتماعية والتحديث والتكامل والبيئة.

وخلال الستينات والسبعينات كان المصرف يحتل موقعا طليعيا في تمويل المشاريع الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. وبذل المصرف جهدا ليكفل أن عملياته الإقراضية تفيد السكان ذوي الدخل المنخفض مباشرة. ويسعى برنامجه الابتكاري للمشاريع الصغيرة إلى توفير القروض الصغيرة لصغار أصحاب الأعمال الحرة والمزارعين، كما أن المصرف يواصل منذ عام ١٩٩٠ توسيع نطاق دعمه ليشمل القطاع غير الرسمي. وفي السنوات الأخيرة، قام بتمويل قروض الإصلاح القطاعي وبرامج تخفيض الديون. وفي عام ١٩٩٥، بدأ يقدم قروضا تصل إلى ٥ في المائة من موارد رأسماله العادي مباشرة إلى القطاع الخاص بدون ضمانات حكومية.

وتتألف الموارد المالية للمصرف من حساب رأسماله العادي الذي يتكون من رأس المال المكتتب به، والأرصدة والأموال التي يتم تجميعها من خلال عمليات الاقتراض والأموال الحكومية، التي تتكون من الاشتراكات المقدمة من البلدان الأعضاء. ويملك المصرف أيضا صندوقا للعمليات الخاصة لتقدم القروض بشروط ميسرة لمشاريع في البلدان المصنفة على أنها بلدان أقل نموا.

وقد اقترض المصرف أموالا لعملياته من أسواق رأس المال في أوروبا واليابان وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. وتصنف دوائر التصنيف الرئيسية الثلاث بالولايات المتحدة ديون المصرف بأنها من الدرجة AAA كما أنها تحظى بمركز مساو أسواق رأس المال الرئيسية الأخرى.

ومجلس المحافظين هو أعلى سلطة للمصرف ويمثل فيه كل بلد عضو. وعادة ما يكون المحافظون هم وزراء المالية ورؤساء المصارف المركزية أو موظفين ذوي رتب مماثلة. وقد

حول مجلس المحافظين كثيرا من سلطاته التشغيلية إلى مجلس المديرين التنفيذيين، الذي يتولى مسؤولية إدارة عمليات المصرف. والمصرف، الذي يقع مقره في واشنطن العاصمة له مكاتب قطرية في كل بلدانه الأعضاء المقترضة وفي باريس وطوكيو.

وتشمل المجالات ذات الأولوية للقروض المقبلة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية كثيرا من المجالات التي ستكون عمليات التبادل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات فائدة متبادلة. فعلى سبيل المثال، يشمل ذلك: تعزيز البيئة؛ تقوية المجتمع المدني؛ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات؛ تشجيع القطاع، الخاص على تصدر النمو؛ تحديث الدولة.

ويحظى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمركز المراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وله ترتيبات عمل/مذكرات تفاهم مع بعض الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال الأعوام الثلاثين الماضية، استخدم المصرف خبرة هذه الهيئات وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ عدد كبير من قروضه ومنح التعاون التقني. وكان موظفو المصرف يدعون طوال السنوات الماضية لمخاطبة اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن مواضيع إنمائية مختارة. غير أن الترتيبات المؤقتة لحضور دورات مختارة للجمعية العامة بصفة المراقب، ولا سيما بشأن البيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت غير عملية بصورة متزايدة. ويرى المصرف أنه قد آن الأوان وأصبح من المستصوب تدعيم صلاته مع الأمم المتحدة، وأن منحه مركز المراقب لدى الجمعية العامة سيكون ذا فائدة متبادلة.

ولذلك، فإن المصرف يطلب، وفقا لقرار اتخذته مجلسه، أن يمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وسيشمل مركز المراقب المطلوب للمصرف جميع الهيئات المنضوية في إطاره.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

مشروع قرار

منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية

إن الجمعية العامة،

رغبة منها في تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية،

١ - تقرر دعوة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إلى المشاركة في دورات

وأعمال الجمعية العامة بصفة المراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.